التيـــارات السيـاسيـة في إيران
المحافظون والإصلاحيون

Political currents in Iran
Conservatives and reformists

إلياس ميسوم. جامعة محمد بن احمد -وهران 02 ، الجزائر
ILYES Missoum, University of Mohamed Ben Ahmed – Oran 2, Algeria
ilyespoli@hotmail.com

تاريخ الإرسال:2018/08/18 **تاريخ القبول**:2018/09/30 **تاريخ النشر**: 2018/09/30

ملخص

كثيرًا ما نسمع أو نقرأ سواءً على شاشات التلفزيون أو على صفحات الجرائد توصيفًا أو تحليلًا للحياة والخارطة السياسية الإيرانية على أنّها منقسمة إلى تياران سياسيان تجري المنافسة السياسية بينهما، وعلى أسسها تتحدد سياسية إيران الداخلية والخارجية ، وهذين الفصيلين أو التيارين هما المحافظون ويقابلهم الإصلاحيون.

وفي هذه الورقة نحاول استكشاف صحة ما نسمعه أو نقرأه عن ذلك التقسيم الثنائي للمشهد السياسي الإيراني، وهذا من خلال الإجابة عن مجموعة من التساؤلات والتي تتمحور حول معنى كل المحافظين والإصلاحيين في الثقافة السياسية الإيرانية؟ وما هي أهم أفكارهما السياسية؟ والأحزاب السياسية المنضوية تحت لوائهما؟ والأهم من هذا وذاك هل تتوافق الرواية الإعلامية المروج عن المحافظين (متشددين) والاصلاحيين (معتدلين ومنفتحين) مع الدراسة الأكاديمية؟

الكلمات المفتاحية: التيارات السياسية؛ إيران؛ المحافظون؛ الإصلاحيون.

ABSTRACT

Iran is divided into two major political currents that determine domestic and foreign policy, both of which are conservative and reformist.

In this article, we try to explore the veracity of what we hear or read in the media about this dualism of the Iranian political scene, answering a series of questions that focused on the meaning of conservative and reformist words. in Iranian political culture? What are their main political ideas? And conservative and reformist political parties? More importantly, Is there a harmony between media talk about conservatives and reformers on the one hand and academic research on the other?

Keywords: *Political Currents; Iran; Conservatives; Reformists.*

مقدمة:

خلال السنوات الأخيرة من حكم النظام الملكي البهلوي، وابتداءً من عام 1975 تم غلق الساحة السياسية الإيرانية بشكل كامل، ولم يعد هناك سوى حزب سياسي واحد معترف به يعمل بشكل قانوني (حزب رستاخيز). ومع ذلك، استمرت عدة أحزاب سياسية محظورة قانونًا في العمل سرًا. وشملت هذه الأحزاب تلك التي دعت إلى التغيير السياسي السلمي وتلك التي أيدت الإطاحة المسلحة والعنيفة بمحمد رضا بهلوي. وبنجاح الثورة الإسلامية في إيران في عام 1979 تم إعادة فتح الساحة السياسية من جديد، لكنّ بتحفظ هذه المرة، حيث تم حظر كافة الأحزاب السياسية أو التنظيمات التي تعارض نهج النظام أو بالأصح خط الإمام (الخميني)، لاسيما تلك التي تتبنى إيديولوجية ماركسية أو شيوعية على الرغم من اسهام هذه الأخيرة في نجاح الثورة ومشاركتها الفعالة في الإطاحة بالنظام البهلوي. وعلى هذا الأساس، تشكلت خارطة حزبية وسياسية في إيران الخمينية تطغى عليها الإسلاموية بالمفهوم الواسع للكلمة، فجرى الحديث عن يمين إسلامي يقابله بطبيعة الحال يسار إسلامي.

وتتميز الحياة السياسية الإيرانية على غرار نظامها السياسي بخصوصية قلما نجدها في باقي دول العالم، حيث ليس من اليسير رسم خارطة حزبية أو سياسية واضحة المعالم حتّى بالنسبة للمتخصصين في الشأن الإيراني، وهذا راجعٌ بدرجة كبرى إلى حالة الغموض واللبس التي تحيط بالموضوع وإلى التداخل والتغيير المستمر في الأفكار والمواقع السياسية للفصائل السياسية الإيرانية. ومع أن الإيرانيين لا يحبذون تقسيم الخارطة السياسية في بلادهم إلى تيارات وفصائل خوفًا من الصراعات الداخلية وتمزيق النسيج الاجتماعي التي قد تنتج عن هذا التقسيم، ذلك أن -كما يعتقدون- الغرب وأعداء الثورة هم مصدر هذا التقسيم المفتعل، لذا غالبًا ما نرى أركان الحكم في طهران ينفون في تصريحاتهم العلنية وجود تيارات أو تكتلات في النظام[1]. وإنّ قلت هذه الحالة بمرور الزمن، حيث أصبح جزءٌ من النظام يقبل هذا التقسيم رغمًا عنه ويستعمله في خطاباته وتحليلاته السياسية.

وعلى هذا الأساس، أخترنا في هذه الدراسة الحديث عن تيارات سياسية عوض أحزاب سياسية، مع أنّ إيران لا تمنع أو تعارض إنشاء الأحزاب السياسية، فالدستور الإيراني في المادة السادسة والعشرون (26) منه ينص بشكل صريح أن: **"الأحزاب، والجمعيات، والهيئات السياسية، والاتحادات المهنية، والهيئات الإسلامية، والأقليات الدينية المعترف بها، تتمتع بالحرية بشرط ألا تناقض أسس الاستقلال، والحرية، والوحدة الوطنية، والقيم الإسلامية، وأساس الجمهورية الإسلامية، كما أنه لا يمكن منع أي شخص من الاشتراك فيها، أو إجباره على الاشتراك في أحدها"**. بل أن إيران تحوي عددًا مهمًا من الأحزاب السياسية الناشطة على الساحة السياسية، غير أن أكبر مشكلة توجه أي باحث في هذا المجال، هي صعوبة الفصل بين الأحزاب السياسية الإيرانية من الناحية الفكرية والسياسية، لذا، غالبًا ما يكون تقسيم الخارطة الحزبية والسياسية على أساس التوجهات السياسية والفكرية لا على أساس الانتماءات الحزبية الضيقة. هاته التوجهات السياسية والفكرية التي يقسمها الباحثون والمحللون إلى ثنائية المحافظ والإصلاحي، الشيء الذي يتناغم حتّى مع الثقافة السياسية والشعبية الإيرانية المبنية على الازدواجية في الكثير من مظاهرها وخطاباتها (يمين /يسار، مستكبرين/

مستضعفين، ثورة/دولة، خير/ شر، حزب الله /حزب الشيطان). على الرغم، أن هذا التصنيف هو الآخر غير دقيق وتعتريه الكثير من نقاط الضعف.

وبعد هذه التوضيحات المختصرة، فإنّنا نسعى ضمن هذه الدراسة إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات والتي تتمحور **حول معنى كل المحافظين والاصلاحيين في الثقافة السياسية الإيرانية؟ وما هي أهم أفكارهما السياسية؟ والأحزاب السياسية المنضوية تحت لوائهم**؟ والأهم من هذا وذاك، **هل تتوافق الرواية الاعلامية المروج عن المحافظين (متشددين) والاصلاحيين (معتدلين ومنفتحين) مع الدراسة الأكاديمية؟**

ولأجل هذا الغرض قسمنا هذا البحث إلى ثلاثة (03) نقاط: الأولى تتضمن التعريف بمعنى التيـــارات السيـــاسيـــة، أمّا، النقطة الثانية، فهي عبارة عن دراسة لتيار المحافظين (المبدئيون والمعتدلون) من الناحية الفكرية وأهم الفروقات بين شقي هذا التيار، ناهيك عن أهم الأحزاب السياسية المنضوية تحت لواء هذا التيار. في حين جاءت النقطة الثالث، لدراسة تيار الإصلاحيين من حيث النشأة والأفكار السياسية ، وكذا أهم الأحزاب السياسية ضمنه، بينما جاءت الخاتمة عبارةً عن استنتاجات ونتائج تتعلق بالحالة محل الدراسة.

أمّا، فيما يخص المناهج المستخدمة في هذه الدراسة، فقد اقتصرت على أربعة (04) مناهج أساسية، ويتعلق الأمر بكل من: المنهج الوصفي؛ المنهج الاستقرائي؛ منهج دراسة الحالة؛ والمنهج المقارن. كما لا ننسى أن نشير إلى استعانتنا ببعض الأعمال الرائدة في مجال التنظير والكتابة حول الأحزاب السياسية على غرار الفرنسي موريس دوفرجيه (Maurice Duverger)، والإيطاليان جيوفاني سارتوري (Giovanni Sartori)، روبرت ميشيلز (Robert Michels).

أولا: في معنى التيـــارات السيـــاسيـــة في إيران

لا يعد مصطلح التيارات السياسية (Political Currents) شائعًا في الأدبيات السياسية لاسيما في ظل وجود أحزاب سياسية ناشطة على الساحة السياسية، فضلًا عن تأثير بروز التعددية الحزبية بقوة بعد نهاية الحرب الباردة، وتشير التيارات السياسية عمومًا إلى الاتجاهات الكبرى في الحياة السياسية. أمّا المقصود بها في إيران، فهي ذلك التجمع لكتل دينية وسياسية وثقافية واقتصادية تربط بينها قواسم فكرية أو سياسية أو مصالح مشتركة، لكنّها لا تجتمع بالضرورة على قواعد ثابتة وواحدة[(2)]. وحسب بعض الآراء تعود قضية التيارات السياسية في إيران إلى منتصف التسعينيات، حيث ظهر هذا المصطلح لأول مرة على الساحة الإيرانية، وكان منظرو منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية (سازمان مجاهدين انقلاب اسلامى) –وهم من الإصلاحيين- المبادرون إلى ذلك. حيث بدأت على شكل مقالات تحت عنوان: "الاتجاهات السياسية"، في صحيفة **عصرما** (أي عصرنا) نصف الشهرية. والواقع، أنّ هذا الطرح كان محل خلاف بين الإيرانيين، فأيده البعض، بينما رده آخرون. فالمساندون له رأوا فيه طرحًا به الكثير من الإبداع السياسي والفكري، لأنّها طرحت أفكارها مقابل الرأي السائد الذي لا يعترف بوجود تيارات سياسية، فكانت خطوة كبرى في طريق تطور الفكر السياسي في إيران. أمّا، المعارضون والمنكرون أساسًا للتقسيم السياسي التياري، فوجهة نظرهم مبنية أن هذا التقسيم وتصنيف التيارات ناتج من فكر الباحثين عن الفتن حتّى ينزلوا الضربات على النظام والثورة بإيجاد التفرقة داخل المجتمع

الذي يرفض هذا الأمر [3]. وحسب الكاتب الإيراني **حجت مرتجى**، فإنّ أغلب أنصار الاتجاه غير المؤمن بوجود تقسيم تياري يستقرون داخل النظام، وهو يعتبرون أن الاختلافات الموجودة غير مهمة وأساسية لا ينم عنها بالضرورة تقسيم كالذي ينادي به أنصار العمل التيار، بل هو في الحقيقة أمرٌ مفتعل من صنع الأجانب [4].

ورغم، هذا التجاذب بين مؤيد ورافض للتقسيم السياسي التياري، غير أن التحليل التياري يبقى أمرًا واقعًا وحقيقة سياسية لا يمكن الهروب منهما، حتّى بالنسبة لأولئك المعارضين له في الأساس، ولعل سبب ذلك طبيعة الحياة السياسية الإيرانية غير الثابتة والتي تتميز بالضبابية، حيث أن الانتماء لحزب سياسي في إيران لا يعني توافقًا على جميع الأفكار والتوجهات على الأقل الأساسية منها كما هو مفروض في الأدبيات الحزبية والسياسية، فالحدود بين الأحزاب ملتبسة جدًا، كما يمكن أن يكون هناك تنافرٌ كبير جدًا في المواقف داخل الحركة الواحدة والحزب الواحد [5]. ما يخلق بالضرورة مشكلًا وارتباكًا في التصنيف وأحيانًا تناقضًا بين المحللين، فمثلًا، من الصعب جدًا تصنيف أكبر هاشمي رفسنجاني (حزب كوادر الإعمار) بالإصلاحي على أُنموذج محمد خاتمي، كما لا يمكن وصفه بالمحافظ على طراز علي خامنئي. مع أنّه من المستحيل أن يخرج عن حدود هذين التصنيفين.

لهذا، نجد أغلب التحليلات السياسية لوصف الحراك السياسي الداخلي الإيراني يغلب عليها ثنائية المحافظ في مقابل الإصلاحي، وقبل هذا اليمين الإسلامي مقابل اليسار الإسلامي.

ثانيًا: تيار المحافظين (المبدئيون والمعتدلون)

يجب الاشارة أولًا أن لفظ المحافظين (Conservatives) أو الجناح الأصولي أستعمل في الأدبيات السياسية الإيرانية في سياق تاريخي معين، لكنّ دلالته التي تعني أولئك المتمسكين بنهج الإمام الخميني بشكل صارم والراغبين في الإبقاء على التقاليد الإيرانية كانت حاضرة منذ قيام الجمهورية الإسلامية في إيران إلى غاية يومنا هذا، بل حتّى أيام الشاه أين كان تعبير اليمين التقليدي السائد للدلالة على المحافظين، والذي كان يعبر عن تحالف المؤسسة الدينية الشِّيعية المشكلة من رجال الدين التقليدين والرأسمالية التجارية المتمثلة في قوى البازار [6].

والحقيقة أن مصطلح المحافظين بدلالته السياسية والذين يقابله مصطلح الإصلاحين يعد حديثة النشأة، فقد ظهر بعد الثورة الخمينية بحوالي عقدين من الزمن، حيث كان قبله كل مصطلحي اليمين وفي المقابل اليسار الإسلاميين المستخدم في الأدبيات السياسية الإيرانية للحديث عن التيارين السياسيين، إلى غاية فوز الرئيس محمد خاتمي بانتخابات الرئاسة 1997، حيث ظهر مسمى **الثاني من خرداده**، ومعه مصطلح الإصلاحيين، الذي استخدمه تيار اليسار الإسلامي لتوصيف نفسه كفصيل سياسي جديدة [7].

وفي المقابل ظهرت تسمية المحافظين لأول مرة. ومنذ ذلك اليوم أصبحت وسائل الإعلام سواءً الإيرانية أو الأجنبية تستعمل كلمة المحافظين للدلالة على رجال السياسية على يمين رقعة الشطرنج السياسي الإيراني، وإنّ كان الواقع لا يؤكد هذه النظرة قطعًا، إذ لا يوجد يمين واحد في الساحة السياسية الإيرانية، بل هناك عدة اتجاهات في اليمين، فهناك، **اليمين المتطرف أو المبدئيون (Principlists)**، الذي يضم المجموعات التي تستمد أفكارها مباشرة من نواب صفوي [8]. هذا الأخير، الذي كان من أوائل الدعاة إلى الثورة الإسلامية والحكم الإسلامي

في إيران، حتّى أن اسمه قد جرى ربطه بالعديد من الاغتيالات السياسية لمثقفين علمانيين ومسؤولين حكوميين [9].

كما تعد كتابات وأعمال كل من **آية الله مصباح يزدي** و**محمد جواد لاريجاني** –صاحب نظرية أم القرى ونظرية المشروعية الذاتية للحكومة-. فضلًا عن أعمال **آية الله عميد زنجاني وصادق حقيقت** -صاحب نظرية التقارب ونظرية القيادة الدينية- بمثابة التنظير السياسي لهذا المعسكر. وفي هذا الصدد تجدر الاشارة الفكر السياسي الإسلامي في نسخته الإيرانية الشِّيعية يعد أكثر ثراءً وانفتاحًا مقارنة بنظيره العربي السُّنّي.

والمبدئيون عمومًا هم الأحزاب والفصائل الراغبة في الإبقاء على الوضع القائم ومعارضة التغيير في بنية والمعتقدات الإسلامية التقليدية في إيران. وهو يمتزون عن المحافظين التقليديين بمشاركتهم أكثر في السياسة وقبولهم التغيير –رغم كونهم محافظين- كطريق لصون الموروث الثقافي لهم[10]. كما أنّهم يجتمعون على ترجيح مبدأ إسلامية النظام على حساب جمهوريته، وهم من أنصار الاقتصاد الحر والحد من تدخل الدولة فيه أي أقرب إلى الليبرالية في الاقتصاد، أمّا، على مستوى السياسية الخارجية والعلاقات الدولية، فهم مع إيلاء أهمية أكثر إلى العالميين العربي والإسلامي وقضاياهما والعداء للغرب وأمريكا (الشيطان الأكبر).

وهناك **اليمين التقليدي**، المترسخ بعمق في الفكر الشِّيعي العلماني، الذي يرغب أن تبقى طبقة علماء الدين الشِّيعة منفصلة عن السلطة السياسية، باعتبار هذه الأخيرة أمرًا غير جائر دون إمام الزمان حسب المعتقد الشّيعي الاثنا عشري. مع دفاعه في نفس الوقت عن نمط حياة إسلامي تقليدي. وغالبًا ما يلقى المحافظين التقليديين الدعم من رجال الدين الشِّيعية في حوزة قُمّ المنتمين إلى التيار التقليدي (الإخباري)، لاسيما الطبقات الدينية الدنيا منهم وكذا البازار. وهم طبقة التجار التقليدية التي شكلت تاريخيًا تحالفًا سياسيًا مع الملّالي فيما عرف بتحالف المسجد والبازار.

وهناك **يمين براغماتي (Pragmatists)**، الذي ولد على يد الشيخ أكبر هاشمي رفسنجاني عندما انتخب رئيسًا للجمهورية سنة 1989. ولهذا لا يعتبر اليمين المحافظ نهجًا واحدًا، فقد تجد من يتبنون أفكارًا سياسية ليبرالية ورؤى ثقافة منفتحة وتصورات دينية معتدلة ومتسامحة، وفي المقابل هناك النقيض، حيث يوجد متشددين سياسيًا ومتزمتين دينيًا ومنغلقين سياسيًا، كما هناك داخل اليمين المحافظ من يناصر التعددية الحزبية بقوة والمشاركة الشعبية في صناعة القرار، ونجد أيضًا من لا يؤمن بمبدأ الشرعية الجماهرية والاختيار الشعبي[11].

وعمومًا، فإنّ هناك تيارين (02) محافظين بارزين على الساحة السياسية الايرانية، الأول **التيار المحافظ الأصولي (المبدئيون)** أو الجذري بزعامة المرشد خامنئي، والثاني التيار **المحافظ البراغماتي** أو المعتدل، الذي كان رفسنجاني زعيمه، وبين هاتين الكتلتين دارت المنافسة عمليًا، غير أن وفاة عراب التيار الثاني طرح الكثير من نقاط الاستفهام حول مستقبل هذا الاتجاه بدون زعيمه الروحي ذو الشرعية التاريخية والسياسية الكبيرة، فهل سيتمكن حسن روحاني، وهو ابن هذه المدرسة من تولي زمام هذا التيار؟ الذي طالما سيطر على رأس السلطة التنفيذية في إيران، فعلى مرة تاريخ الجهورية الإسلامية استطاع الفصيل المعتدل تولى رئاسة الجمهورية على مدار 20 عامًا من بين إجمالي 38 عامًا.

ويتفق التيار المحافظ الأصولي (جناح اصولگرايان) والتيار المحافظ البراغماتي في الغالب في الأفكار والأهداف، فكلهما يسعى لأنّ تكون إيران قوة إقليمية، وكلهما يتبنى نهج الإمام وولاية الفقيه المطلقة، لكنّهما يختلفان في الأسلوب والطريق في تحقيقها. ويرى التيار المحافظ بشقيه، والذي تتشابه أفكارها مع أفكار المدرسة الواقعية الجديدة (Neorealist) في العلاقات الدولية(12)، أن العالم الذي نعيش (النظام الدولي) يسوه الصراع المتواصل بين الأقوياء والضعفاء، فالقوى المفترسة تتربص من أجل الهيمنة على الدول الضعيفة وإملاء شروطها عليها، والعملة الوحيدة في هذا العالم هي القوة العسكرية والنفوذ من أجل البقاء ونشر قيم النظام إلى خارج الحدود (تصدير الثورة). وعليه، يعد امتلاك القوة العسكري والنفوذ ضروري بغض النظر عن الوسيلة، لأن فيهما بقاء النظام واستمراره والحفاظ على قيمه ومبادئه. كما أن العقلية المحافظة مقتنعة أن الحصول على القوة العسكرية والنفوذ يطلب تضحيات وجهود كبيرة، فهما لا يتأتيان بالطرق السلمية أو المفاوضات (13).

ورغم أن المحافظين سواءً الأصوليون (الإيديولوجيون) أو المعتدلون (البراغماتيون) متفقون على السعي لزيادة قوة إيران ونفوذها والاستفادة من كل الوسائل من أجل الوصول إلى هذه الغاية، غير أنّهم يختلفون في الطريقة والدور الذي يجب أن تلعبه إيران ونوع العلاقات التي يجب أن تقيمها مع جيرانها والعالم، فالمحافظون المؤدلجون أكثر عدوانية وهجوميون إلى درجة كبيرة، فهم يسعون إلى الموجهة مع الغير أكثر من سعيهم إلى تجنبها معتقدين أن المكانة الجيوسياسية والجيوقتصادية لإيران يمنحها عدد من الأوراق الرابحة التي يمكن أن تلعبها ضد أيّ محاولة من الأعداء (الغرب وحلفاؤه) لتهديد مصالحها، لذلك فهم يميلون أكثر إلى المبالغة في تقدير قوة إيران ومركزيتها ويسيئون فهم العالم الخارجي نتيجة انغلاقهم وعزلتهم(14).

ويتألف فريق المتشددين من كل رجال الدين (الملّالي) والشخصيات العلمانية الذين يرغبون في المحافظة على الوضع الراهن الذي يحزون فيه على درجة عظمى من السلطة السياسية الرسمية خاصة السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، فضلًا عن الصلاحيات غير المحدود التي في يد القائد (المرشد) الذي يعد بمثابة زعيم هذا التيار، هذا، زيادة على إشرافه على المجالس غير المنتخبة أو مجلس صنع القرار مثل: مجلس تشخيص المصلحة العليا للنظام، مجلس خبراء القيادة، ومجلس صيانة الدستور...إلخ ، وكذا وسائل الإعلام الحكومية والمؤسسات الدينية الخيرية والاقتصادية الملحقة بالدولة المعروف باسم البونياد (Bonyads) (15).

وتتميز مواقفهم السياسية بالجذرية، كما أنّها أكثر استفزازية وعدوانية، وفيها الكثير من التحدي للمجتمع الدولي والغرب. بينما تستغويهم الشعبوبة (Populism) أكثر على الصعيد الاقتصادي. كما يمثل المبدئيون أكثر الفصائل اليمينية أدلجة حيث يصرون على العودة الى مبادئ الثورة الإسلامية وإسلامية النظام، وهم بمثابة الحرس الجديد للنظام. وفقًا لذلك، فإنّهم مع السياسات التي تؤكد على العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة والتشديد على الأخلاق والسلوك الشخصي. أمّا في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، فهم يلتزمون العقيدة الثورية المناهضة للإمبريالية الغربية، لاسيما تجاه أمريكا وإسرائيل، وأقل قبولًا للتسوية أو التفاوض مع العالم الغربي.

أمّا اليمين البراغماتي (المعتدلون)، فهو يدافع عن مواصلة الانفتاح الاقتصادي وعن سياسية خارجية أقل عدوانية. تكون اليمين البراغماتي في البداية من مجموعة تكنوقراطية رفيعة المستوى ملتفين حول الشيخ الرئيس (رفسنجاني) كما أسلفنا، إضافة لرجال الدين المعتدلين وجزءٍ من النخبة التجارية (البازار)، ما يعني أنّهم في الأساس مجموعة نخبوية انبثقت عن المحافظين -اليمين وانضم إليها مجموعة من الإصلاحيين المعتدلين لاحقًا- حيث استطاعوا التوفيق بين الدين والديمقراطية، وبذلك أصبحوا يمثلون واقعيًا ومع بمرور الوقت تيارًا أقرب إلى الوسط إنّ صح التعبير، ولعل هذه النقطة الأخيرة المتعلقة بعدم ثبات هذا التيار في جهة، حيث هو مرة يمينًا ومرة يسارًا -على حد وصف نقاده- يخلق بعض الارتباك واللبس من حيث التفريق بين المعتدلين (اليمين البراغماتي) والإصلاحيين.

وترى هذه المجموعة أن على الملّالي الانضمام إلى الحكومة والنظام، مع محاولة وضع المؤسسات الدينية تحت رقابة السلطات والدولة، كما أن البراغماتيين ينتهجون فكرًا مؤيدًا لانفتاح متدرج على الصعيد السياسي ولبرلة الاقتصاد، وفي نفس الوقت التخفيف من وطاءة النظام الأخلاقي الإسلامي على المجتمع [16]. وحول هذه الفكرة الأخير وجّه مجمع مدرسي الحوزة العلمية في قُمّ المصنف ضمن التيار الأصولي وصاحب النفوذ الواسع داخل النظام سنة 2014 تحذيرات شديدة اللهجة للرئيس الإيراني البراغماتي حسن روحاني بسبب إدلائه بتعليق حول ضرورة عدم فرض الالتزام الديني على المواطنين الإيرانيين بالقوة، إذ قال روحاني في إحدى خطبه: "**لا يمكن إرشاد الناس إلى الجنة باستخدام القوة والسوط**". واعتبر رجال الدين المحافظون كلام روحاني بمثابة الدعوة إلى ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو ركن من أركان الدين في المذهب الشِّيعي. إذ رد عليه آية الله أحمد خاتمي، وهو خطيب للجمعة في طهران قائلًا : "**[...]يقولون دعوا الناس وشأنهم ولا ترشدوهم إلى الجنّة بالقوّة[...] هل هذا هو الحرص على تطبيق الدين؟ [...] علينا أن نحمي نظامنا الإسلامي[...]**"[17]. كما يفضل اليمين البراغماتي تحديث إيران والتعاون أكثر مع المجتمع الدولي -وخاصة الغرب وربّما الولايات المتحدة. في حين أنّهم لا يهتمون كثيرًا بالقيام بإصلاحات سياسية على نطاق واسع، ويفضل الكثيرون منهم النموذج الصيني للتقدم الاقتصادي[18].

وتكمن قوة الجناح المحافظ ذو النزعة الجذرية في إيران في امتلاكه لشبكة واسعة من العلاقات المهمة المتشابكة مع مختلف أجهزة النظام ومؤسساته، ناهيك عن جماعات ضغط داخله وخارجه، فالأصوليون غالبًا ما يلقون دعمًا من الحرس الثوري الإيراني والباسيج اللذان يشكلان القوة الضاربة له، وكذا من رجال الدين الشِّيعة الكبار (مراجع التقليد). إضافة طبعًا إلى سيطرتهم على أهم مؤسسات الدولة، فهم منتشرون بقوة في مجلس الشورى، السلطة القضائية، مجالس صنع القرار(مجلس خبراء القيادة، مجلس صيانة الدستور، مجمع تشخيص المصلحة العليا للنظام، مجلس الأمن الوطني الأعلى الإيراني)، والمؤسسة الدينية الشِّيعية.

كما يمارس المبدئيون تأثيراتهم على السياسة الإيرانية من خلال المؤسسات الدينية وأيضًا من خلال السيطرة بعض الجمعيات القوية على غرار رابطة مدرسي حوزة قُمّ (جامعه مدرسين حوزه علميه قم) وجمعية رجال الدين المناضلين[19].

لكنّ رغم سيطرة هذا التيار على مؤسسات الدولة ونفوذه الواسع داخل الدولة والمجتمع، بيد أنّ الخلافات بين مكوناته قائمةٌ دائمًا. خاصةً بين التيار الأصولي والطبقة الجديدة التي تم تصعيدها من قبل تحالف **بيت القائد-الحرس الثوري (المحافظون الجدد)**، والتي مثّلها في فترة سابقة الرئيس أحمدي نجاد. حيث أثبتت التجربة التاريخية أن وجود هدف مشترك بين أطياف هذا التيار لا يمنع من بروز خلافات حادة بينهم قد تتحول إلى خلافات مزمنة وجوهرية، فبعد سنتين من حكم أحمدي نجاد مثلًا بدأت الخلافات بينه وبين المحافظين الأصوليين تظهر إلى العلن، حيث أصبحوا يجاهرون بانتقاداتهم له. كان من تداعيات هذا الصراع داخل بيت الأصوليين أن حصل شقاق داخلي يصعب رأبه، حيث ابتدع الرئيس الإيراني السابق أحمدي نجاد طرحًا جديدًا ما سماه المدرسة الإيرانية أو القراءة الإيرانية للإسلام أو التشيع القومي في سياق رده على انتقادات التيار الأصولي له وتبرئه منه، ليشكل بذلك طيفًا جديدًا متجاوزًا مقولات التيار الأصولي [20].

وتعد سرعة الانشقاق وتكوين الكيانات الموازية سمةً بارزةً لدى التيارات السياسية الإيرانية بشكل عام، فبين عشية وضحاه يمكن أن يلد لنا حزب أصولي متشدد حزبًا إصلاحيًا، مثلما كان الحال مع نجاد أو مع جمعية رجال الدين المناضلون (جامعه روحانيت مبارز)، الفصيل الأصولي الأشهر على الإطلاق، والذي يضم معظم علماء قُمّ المنخرطون في العمل السياسي من ذوي التوجهات المحافظة المتشددة، فمن رحم جمعية رجال الدين المناضلين ومن نفس القاعدة المجتمعية خرج إلى الحياة مجمع علماء الدين المناضلين (مجمع روحانيون مبارز) عام 1988، ليضم شخصيات– أمثال: مهدي كروبي، محمد موسوي خوئيني، علي أكبر محتشمي،... - لكنّ بتوجهات اقتصادية تميل للاقتصاد الحكومي الموجه المؤيد لحقوق العمال بمعنى أفكار اقتصادية أميل للاشتراكية ليصبح فيما بعد من أهم فصائل الإصلاحيين [21]، والدعم الأكبر لهم في الانتخابات، على غرار ما كان مع الرئيس خاتمي، وبعده مير حسين موسوي في انتخابات الرئاسة 2009.

ومن الناحية الحزبية يضمن التيار الأصولي عدد كبير من الأحزاب السياسية الناشطة، يمكن تحديد أبرزها في الساحة على النحو التالي: **الجبهة الأصولية** (المبدئيون)، **الرابطة الإسلامية للمهندسين**، **أنصار حزب الله**، **رابطة علماء الدين المناضلين في طهران** (جامعة روحانيت مبارز تهران)، **الجبهة المتحدة للأصوليين** (جبهة متحد أصولكرايان)، **جبهة الصمود** (جبهة بايداري) [22]. أمّا، الأحزاب السياسية المعتدلة في إيران أو يمين الوسط، فإنّ أهم من يمثلها على الإطلاق هو حزب الرئيس رفسنجاني، الذي أسسه سنة 1996، حيث يعتبر **حزب كوادر البناء** (حزب كارگزاران سازندگی) المجسد الفعلي لأفكار هذا التيار و وأفكار مؤسسه، وإنّ كان هناك من يصنفه – أي حزب كوادر البناء- ضمن الأحزاب الإصلاحية. كما يعتبر حزب كوادر البناء أكبر تكتل سياسي-اقتصادي في إيران، وبالإضافة إلى كوادر البناء يضمن الاتجاه المعتدل العديدة من الأحزاب الصغيرة التي تشكلت في عهد الرئيس خاتمي مثل: **المشاركة الإسلامي**، **حزب تضامن إيران الإسلامي**، و**حزب الحضارة الإسلامية** [23].

ثالثا: تيار الإصلاحيين

يختصر البعض الاختلاف بين الإصلاحين (Reformists) والمحافظين في إيران بالاختلاف بين ما هو منتخب ومن هو معين، في إشارة إلى الإصلاحيين الذين بروز كقوة سياسية بعد نجاح الرئيس خاتمي في رئاسيات 1997

بنسبة عالية جدًا من الأصوات، في مقابل المعين، وهو الولي الفقيه الذي يلتف من حوله التيار المحافظ بكل أطيافه وتفرعاته[24]. وقبل ظهور مصطلح الإصلاحيين على الساحة السياسية الإيرانية كان يشار لهذا الاتجاه باليسار الإسلامي، حيث كان يؤيد هذا الاتجاه ولاية الفقيه وتصدير الثورة وسياسية اقتصادية تقوم على تدخل شديد من قبل الدولة، غير أن تسعينيات القرن الماضي كانت بمثابة انطلاقة جديدة لليسار الإسلامي، حيث بدأت بعض الأفكار الجديدة تطرأ عليه، لعل أهمها المطالبة بديمقراطية النظام على الطريقة الغربية وتفعيل أكثر للمجتمع المدني، ما شكل تحولًا في فكر اليسار الإسلامي الذي كان في بدايته يتسم برؤية متمركسة (نسبة إلى كارل ماركس) وديمقراطية نوعًا ما، إضافة إلى أفكار وخط المفكر الإيراني علي شريعتي. وبعد فوز الرئيس محمد خاتمي برئاسة الجمهورية في الثاني من خرداد، وهو تاريخ الفوز انتخابات عام 1997 حسب التقويم الفارسي برزت **جبهة الثاني من خرداد**، والتي سعت لمساندة الرئيس خاتمي في إصلاح النظام بجعله أكثر ديمقراطية. ومنه، أطلق عليهم فيما بعد بالفارسية اسم **إصلاح طالبان** أي الاصلاحيون. أمّا الأحزاب التي رفضت هذا التصور، فعرفوا منذئذ داخل إيران باسم **محافظ طالبان** أي المحافظون[25]. وقد ضم تيار الإصلاح العديد من المثقفين والتكنوقراط الإيرانيين. ولعل أكثر الشخصيات تأثيرًا في هذا التيار كان الفيلسوف الإيراني الكبير **عبد الكريم سروش** صاحب كتاب: **القبض والبسط في الشريعة**، كما يعتبر **سعيد حجاريان** بمثابة المنظر الرئيسي لهذا التيار.

وبمرور الزمن تغير معنى مصطلح **إصلاحي** بشكل جذري منذ ذروة الحركة الإصلاحية في منتصف التسعينيات، حيث أصبح لا يشير إلى إيديولوجيا واضحة، وإنّما إلى أشخاص كانوا على صلة بحكومة خاتمي في أواخر التسعينيات ويرغبون الآن بالعودة إلى الحكم بعد أن تصالحوا مع سياسات المرشد، بحيث باتوا يصبون تركيزهم في المقام الأول على اكتساب السلطة[26]. لذا، يعتبر التيار الإصلاحي من الناحية العملية والسياسية أكثر تعقيدًا من اليمين المحافظ، إذ يضم في ثناياه أطيافًا عديدة وحركات متنوعة ومتناقضة أحيانًا على غرار **اليسار الإسلامي الراديكالي**، الذي هو عبارة تجمعات دينية وسياسية وثقافية تعبر نفسها الوفية لمبادئ الإمام الخميني ونهجه، وهم متشددون في السياسية الخارجية، خاصةً فيما يتعلق بالعلاقة مع أمريكا، ويتحفظون على اقتصاد السوق. مع ذلك، فهم متفتحون ثقافيًا ودينيًا. كما يضم جزءً مهمًا من **تكنوقراط الدولة** الذين شكلوا حزب كوادر بناء إيران، وأيضًا **جماعة المثقفين الدينين**. كما تعتبر المعارضة الوطنية الليبرالية وفي مقدمتها **حركة الحرية** نفسها جزءً من التيار الإصلاحي، على الرغم أنّها لا تشكل جزءً منه ولا تشارك من قريب أو بعيد في حركته السياسية[27].

والحقيقة أن هذه الضبابية التي تكتسي التيار الإصلاحي ليست بالجديدة عليه، إذ لم يكن هذا التيار واضح المعالم إلّا بعد اكتساح الرئيس خاتمي للانتخابات الرئاسية ووصوله إلى هرم السلطة التنفيذية في البلاد. ليعود إلى حالته الأولى بعد خروج خاتمي من الحكم، حيث انحسر المد الإصلاحي وتشتت كثيرًا مقارنة بما كان عليه أيام خاتمي، فبعدما خسر الإصلاحيون الانتخابات التشريعية 2004 تحولوا إلى أقلية مقابل المحافظين، وبخروج

خاتمي وجلوس أحمدي نجاد مكانه 2005 لم يبقى لهم مكان أو تأثير داخل النظام، خصوصًا أن مؤسسات النظام الأخرى حكرٌ على أصحاب العمائم من التيار المحافظ الذي يتزعمه القائد[28].

وكانت الانتخابات الرئاسية 2009 وما تبعها من تظاهرات الحركة الخضراء بمثابة الانهيار التام للتيار الإصلاحي لاسيما بعد حل **جبهة المشاركة** واعتقال زعماء الحركة الاصلاحية (مير حسين موسوي وكروبي)، ومنع غالبية الأحزاب الإصلاحية من ممارسة العمل السياسي. إلى غاية مجيئ حسن روحاني ليضم بين مؤيديه المعتدلين ما تبقى من الإصلاحيين، الأمر الذي أعاد تشكيل خارطة الحياة السياسية من جديد، وإنّ كانت لم تتضح معالمها كليًا إلّا بعد انتخابات الدورة العاشرة (10) لمجلس الشورى الإسلامي 2016[29]. التي فاز فيها التيار الإصلاحي والمعتدل، حيث حصد التيار الإصلاحي والمعتدل 41 % من المقاعد الـ 290، فيما حصل المبدئيون(المحافظون) على 29 % من المقاعد؛ أمّا، المرشحون المستقلون ففازوا بثمانية وعشرين (28) من مقاعدًا[30].كما أسفرت نتائج انتخابات مجالس البلدية الأخيرة عن تفوق للجناح الإصلاحي والمعتدل، حيث بات الإصلاحيون والوسطيون يسيطرون الآن على الرئاسة والمجالس البلدية الأساسية ويملكون كتلة نافذة في مجلس الشورى، ما يؤمّن على الأرجح لروحاني دعمًا مؤسسيًا إضافيًا للدفع من أجل تطبيق إصلاحات اقتصادية في البلاد[31]، وكذا انتهاج سياسية خارجية أكثر اعتدلًا.

وعمومًا، لا يمكننا اعتبار الحركة الاصلاحية معارضةً للنظام السياسي القائمة أو تسعى إلى تقويضه، إذ أن محمد خاتمي يبقى أحد أبنائه الأوفياء المتشبع بمبادئه وثقافته، ويؤكد هذه الرؤية خاتمي بنفسه، حيث يقول: **"أن خصائص الحركة الاصلاحية هي إتباع خط الإمام الخميني والثورة والدفاع عن المصالح الإسلامية والتزام الدستور واعتراضنا الأساسي هو على عدم تطبيق الدستور بشكل صحيح"**[32]. كما أن السياسة الخارجية للرئيس خاتمي لم تمثل قطيعة جذرية عن الإدارات السابقة له، رغم ذلك كان تأثير التيار الإصلاحي على السياسة والفكر السياسي الإيراني عميقًا جدًا.

والحال أن الإصلاحيين يشكلون على أرض الواقع طيفًا واسعًا يصعب حصره وأحيانًا مزيجًا غير متجانس من الأفكار السياسية المتداخلة ما بين الوطنية والإسلامية...، وهي -أيّ أفكارهم السياسية- تجتمع بشكل عام على الإيمان بجمهورية النظام كركن أساسي وجوهري ضمن بنية الدولة الإيرانية الحديثة، وحسبهم، فإنّ الجمع بين عنصري الجمهورية مع إسلامية النظام يعد في الحقيقة جوهر الثورة الإسلامية في إيران. وباستثناء بعض القوى الثورية واليسارية، فإنّ، الإصلاحيين يدعون إلى الانفتاح على الغرب والمزيد من الحريات الاجتماعية والتساهل وتبني سياسة وطنية تقوم على مبدأ "إيران أولًا"[33].

ومن الناحية الحزبية يضمن هذا التيار ما لا يقل عن 15 حزبًا أو جمعية سياسية ويناصره الكثير من الجمعيات المهنية والحقوقية، إضافة إلى مؤسسات مختلفة فاعلة في المجتمع الإيراني، وأبرز الأحزاب التي تتصدر هذا التيار هي: **مجمع علماء الدين المجاهدين (المناضلين)** (مجمع روحانيون مبارز)، وهو حزب الرئيس الإيراني محمد خاتمي تأسس عام 1988 ؛ **جبهة المشاركة الإسلامية** (جبهه مشاركت ايران إسلامى) ويستند هذا الحزب في الكثير من أفكاره وشعاراته على أراء المفكر الإيراني علي شريعتي، وقد تم حل الحزب في 2010 إثر مساندته للثورة

الخضراء، **منظمة تعزيز الوحدة الطلابي (تحكيم وحدة)** ؛ **مجاهدو الثورة الإسلامية**(34)، **حزب الثقة الوطنية (حزب اعتماد ملى)** الذي أسسه وترأسه مهدي كروبي. بينما يرى آخرون أن تيار الإصلاحيين ضمَّ في البداية 18 حزبًا يساريًّا، إضافة إلى ثلاثة تنظيمات كانت تسمي نفسها تنظيمات الثاني من خرداد، ولكنّها أضحت اليوم تصل إلى 50 حزبًا ومجموعة سياسية وغير سياسية بعضها عضو في الائتلاف بشكل رسمي وبعضها غير عضو في ائتلاف الإصلاحيين لكنّه يعتبر نفسه إصلاحيًّا، وكل منها لديه خططه ومشاريعه الخاصة به، وابتعد معظمها عن الطروحات والتوجهات السابقة(35). أمّا في الانتخابات التشريعية 2016، فقد دخل الإصلاحيون بقائمة تضم (19) حزبًا وجمعية، تجتمع كلها ضمن ائتلاف "**برجا**"، والذي يعني البرنامج الجامع للإصلاحيين، ويقوده المرشح الرئاسي السابق محمد رضا عارف(36).

جدول رقم (01) يتضمن أهم نقاط الاختلاف بين التيار المحافظ والتيار الإصلاحي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

المحافظون (اليمين)	الإصلاحيون (اليسار)
- استخدام المصطلحات ذات البعد الديني والشعبوية في خطاباتهم، مثل: حزب الله الاستكبار العالي، المستضعفون، لشيطان الأكبر. - التأكيد على الشعارات الأيديولوجية، مثل: الموت لأمريكا الموت لأعداء ولاية الفقيه.... - الإيمان المطلق بولاية الفقيه والتشدد على صلاحيته المطلقة. - رفض التغريب والاعتقاد بمقولة الغز الثقافي (الناتو الثقافي)، مثل: منع الاختلاط، فرض ارتداء الحجاب على النساء، منع الفضائيات، بحجة الحفاظ على الإسلام. - تشدد في السياسية الخارجية والعلاقة مع الغرب. - وضع قيود أمام حرية الإعلام والصحافة، بحجة حفظ النظام.	- استخداما المصطلحات الحديثة في خطاباتهم، مثل: المجتمع المدني حوار الحضارات، الديمقراطية، .... - رفض الشعارات الأيديولوجية المستعملة من طرف التيار المحافظ. - إعطاء دور أكبر للخيار الشعبي الديمقراطي في صنع السياسية العامة. - محاولة التقليص من صلاحيات المرشد أو الغاء المنصب، لحساب رئيس الجمهورية المنتخب بواسطة الشعب. - محاولة تقليص دور رجال الدين والفقهاء في الحياة السياسية. - الاعتقاد بوجود جوانب ايجابية في الثقافة الغربية والأمريكية، والدعوة إلى الاستفادة منها بالانفتاح على العالم، وعدم التمركز حول الذات. - أقل شدد فيما يتعلق بتطبيق الأخلاق الإسلامية (حجاب، اختلاط)، مع إعطاء هامش أكبر للحريات الفردية والعامة. - التركيز على البراغماتية السياسية في سياسة إيران الخارجية والتقليل من حدة الطابع الايديولوجي الثوري المعادي للغير وللغرب.

المصدر: طلال عتريسي، **الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية**. (بيروت: دار الساقي،2006)، ص 35. (بتصرف)

خاتمة

في الحقيقة يلقى تحليل الحياة السياسية الإيرانية من منظور ثنائي رواجًا كبيرًا سواءً إعلاميًا أو أكاديميًا حتّى أصبح شبه مسلمة، وهذا رغم عيوبه التي تأدي في بعض الأحياء التعميم غير الصحيح بالمرة، ومن ثم رسم صورة غير حقيقة ومضللة في بعض الحالات عن الوضع القائم، حيث تكشف الدراسة الأكاديمية للتيارات السياسية داخل إيران أن اليمين المحافظ ليس بالضرورة ذلك التيار المتشدد في كل القضايا والملفات. وفي المقابل ليس التيار الإصلاحي دائمًا مرادفًا للتيار المعتدل والمتفتح في كل التوجهات والقضايا. ما يعني أن توصيفات المحافظين

والإصلاحين النمطية لا تعكس بالضرورة وفي كل الأوقات حقيقة تيارات إيران السياسية، ذلك أن هذه التوصيفات تفتقر إلى الدقة ولا تتطابق بالضرورة مع الواقع المتغير باستمرار، فضلًا أن حصر الحياة الحزبية والسياسية في فصيلين فقط ينطوي على إقصاء مسبق لوجود تيارات سياسية أخرى.

كما أن الحالة الغامضة التي تتميز بهذا الخارطة السياسية الإيرانية تنعكس سلبًا على فهم إيران والتحليل السياسي المرتبط بها، حيث أن الصورة النمطية الثنائية عن المحافظين والإصلاحيين ترسم صورةً مسبقةً عن سلوك إيران، إذا ما أخذنا بالاعتبار أن المحافظين هم عنوان للتشدد والراديكالية، في حين يعد الإصلاحيون عنوانًا للانفتاح والاعتدال، بينما يؤكد رصد التيارات السياسية في إيران وأفكارها أن هذه الصورة غير دقيقة كليًا. حيث تتميز الخارطة السياسية الإيرانية بقدر كبير من التعقيد وعدم الثبات على الأفكار والمبادئ، هذه الديناميكية والحركية المستمرة التي تعرفها الساحة السياسية الإيرانية هي في النهاية من تخلق حالة الغموض واللبس، وتجعل أي تحليل سياسي تجاه إيران يتسم بالصعوبة.

رغم ذلك، قد يساهم وصول رؤساء إيرانيين ذوي نزعة براغماتية على تحسين علاقاتها مع جيرانها، ذلك أن التجربة التاريخية أبانت أنّ إيران تحت حكم المعتدلين عمومًا تنزح أكثر نحو المصالح الاقتصادية وبناء علاقات اقتصادية ودية مع العالم الخارجي على حساب التزمت الإيديولوجي المنغلق الذي عرفت به إيران، فوصول الرئيسين رفسنجاني وخاتمي في الماضي -اللذان هما قريبان من حيث التوجه السياسي من الرئيس الحالي روحاني- رسخ فكرة أولوية الاقتصادي على الإيديولوجي. كما أن المتابع للحملات الانتخابية لروحاني وبرنامجه الرئاسي سواءً في 2013 أو 2017 نجدها تركز أكثر على القضايا الاقتصادية وليس على السياسة الخارجية. بيد أن هذه القاعدة لا تصدق دائمًا، وهذا لعدة اعتبارات: أولها أن رئيس الجمهورية في ايران لا يعد صانع القرار الأول في البلاد، وبالتالي، فهو لا يصنع السياسة العامة للبلاد سواءً الداخلية أو الخارجية. ثانيًا، بنية النظام السياسي الايراني المعقدة والتي يتحكم فيها الأصوليون بشكل عام. ثالثًا، وضع المعتدلين في مجلس الشورى (أغلبية أو أقلبية) وتحالفاتهم مع القوى السياسية الأخرى. رابعًا، علاقة رئيس الجمهورية بالمرشد. أمّا خامسًا وأخيرًا، فيتعلق بالوضع الإقليمي والدولي القائمة المضطرب أمنيًا وسياسيًا، والذي يفرض على إيران سياسة معينة.

وأخيرًا، يمكننا القول الرواية الإعلامية عن المحافظين والإصلاحيين لا تعكس بالضرورة الواقع إذا يتطلب الأمر بحثًا أكثر وفهمًا أعمق للحياة السياسية والثقافية في إيران، هذه الأخيرة تعد هي الأخرى مزيجًا معقدًا، بيد أن إدراكها في النهاية يمكن استعماله كمفتاح لقراءة الخارطة السياسية الإيرانية وتوجهاتها بشكل أفضل.

الهوامش:

[1] غسان ابن جدو، "إيران .... إلى أين؟"، **مجلة المستقبل العربي**، مج 21، العدد 235 (1998)، ص 11.

[2] **المرجع نفسه**، ص 12.

[3] ستار جبار علي، "الأحزاب والتيارات السياسية في جمهورية إيران الإسلامية: اتجاهاتها وتأثيرها في الحياة السياسية"، **مجلة المستقبل العربي**، السنة 39، العدد 455، (كانون الثاني/يناير 2017)، ص135.

[4] حجت مرتجى، **التيارات السياسية في إيران المعاصرة**، ترجمة: محمد علاوى (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2002)، ص 43.

[5] تييري كوفيل، **إيران الثورة الخفية**، ترجمة: خليل أحمد خليل (بيروت: دار الفارابي، 2008)، ص 146.

[6] غسان ابن جدو، **المرجع السابق**، ص ص 11-12.

[7] فاطمة الصمادي، **التيارات السياسية في إيران**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص ص 69-70.

[8] تييري كوفيل، **المرجع السابق**، ص ص 144-145.

[9] كريم سجادبور، "في فهم الإمام الخامنئي: رؤية قائد الثورة الإسلامية الإيرانية"، **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي**، 2008،، ص8.

[10] توفيق السيف، **حدود الديموقراطية الدينية**، (بيروت: دار الساقي، 2008)، ص 152.

[11] غسان ابن جدو، **المرجع السابق**، ص 12.

[12] يعتبر **كينيث ن. والتز (Kenneth N. Waltz)** (1924-2013) رائد الواقعيين الجدد والأب الروحي لها من خلال مؤلفه الشهير: **نظرية السياسة الدولية Theory Of International Politics** سنة 1979، إضافة كتاب: **الإنسان – الدولة – الحرب تحليل نظري، Man, The State, And War : A Theoretical Analysis** الصادر في الخمسينيات. وإضافة إلى كينيث ن. والتز، يعتبر **روبرت غيلبين (Robert Gilpin)** (1930-)، **جوزيف غريكو (Joseph Grieco)**، **روبرت جيرفيس (Robert Jervis)** (1940-)، **جون ميرشايمر (John Mearsheimer)** (1947-)، **جاك سنايدر (Jack Snyder)** ، وكذلك، **ستيفن والت (Stephen Walt)** (1955-) من رواد وأعمدت الواقعية الجديدة، والتي بدورها تنقسم إلى اتجاهين: الأول الواقعية الدفاعية، والثاني الواقعية الهجومية.

[13] شاهرام تشوبين، **طموحات إيران النووية**، ترجمة: بسام شيحا (بيروت: الدار العربية للعلوم-ناشرون،2007)، ص ص 67-68.

[14] **المرجع نفسه**، ص ص 68 -69.

[15] أرانج كيشافارزيان، " متنافسون في ظل غياب الديمقراطية: تشتت الصفوة في إيران"، ضمن: مارشا بريبشتاين بوسوزنى وميشيل بينر انجريست، **السلطوية في الشرق الأوسط**، ترجمة: طلعت غنين حسن (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014)، ص 129.

[16] تييري كوفيل، **المرجع السابق**، ص ص 191، 197.

[17] هيثم مزاحم، "الحوزة الدينية في قم بين المرجعية وولاية الفقيه"، **مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط**، 02 أكتوبر 2014، شوهد في 23 فبراير 2017، في: <http://bit.ly/2L13B17>

[18] Alireza Nader [et. Al.], **The Next Supreme Leader Succession in the Islamic Republic of Iran**, RAND Corporation, 2011, p 13.

[19] **ibid**, p 13.

[20] حسن أحمد العمري، "القرار السياسي في إيران بين الثورة والدولة"، (ملفات)، **مركز الجزيرة للدراسات**، 16 أبريل 2013، شوهد في 22 يوليو 2015، في: <http://bit.ly/2zB5b4G>

[21] "خارطة الأحزاب الإيرانية عام 2016"، **مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية**،21 أبريل 2016، شوهد في 20 أغسطس 2017، في: <https://bit.ly/2tKXdka>

[22] ستار جبار علي، **المرجع السابق**، ص ص 137-139.

[23] بيزن ايزدى، **مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران**، ترجمة: صعيد الصباغ (القاهرة: دار الثقافية للنشر، 2000)، ص ص 7-8.

[24] طلال عتريسي، **الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية**، (بيروت: دار الساقي، 2006)، ص 103.

(25) تييري كوفيل، **المرجع السابق**، ص ص 146، 190-198.

(26) مهدي خلجي،" ماذا يعني أن تكون إصلاحيًا في إيران؟ "، **معهد واشنطن**، 10 مارس 2016، شوهد في 21 أغسطس 2017، في: <http://bit.ly/2uugBRF>

(27) غسان ابن جدو، **المرجع السابق**، ص ص 12-13.

(28) مصطفى اللباد، **حدائق الأحزان: إيران وولاية الفقيه**، ط03 (القاهرة: دار الشروق، 2008)، ص 302.

(29) "خارطة الأحزاب الإيرانية عام 2016"، **المرجع السابق**.

(30) "التركيبة السياسية لمجلس الشورى الإسلامي"، **قناة العالم**، 03 أبريل 2016، شوهد في 25 أغسطس 2017، في: <http://bit.ly/2L4i5NN>

(31) تامر بدوي، "بارقة أمل للإصلاحيين في إيران"، **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي**،07يوليو 2017، شوهد في 25 أغسطس 2017، في: <http://ceip.org/2uGZa0v>

(32) فاطمة الصمادي، **المرجع السابق**، ص217.

(33) هذه المعلومات مسقاة مما نشرته قناة العالم الإخبارية الإيرانية لسان حال النظام الإيراني عن خارطة الأحزاب في إيران ضمن الانتخابات التشريعية 2016.

(34) شفيق شقير، " التيارات السياسية في إيران.. أبناء الثورة والمعارضة"، **الجزيرة**، 03 أكتوبر 2004، شوهد في 25 أغسطس 2017، في: <https://bit.ly/2ILKTFN>

(35) عماد آبشناس، "الانتخابات الرئاسية الإيرانية: قراءة في الخارطة السياسية"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 18 أبريل2017، ص3.

(36) "انفوجرافيك: الأحزاب والانتخابات التشريعية العاشرة في إيران"، **قناة العالم**، 20 فبراير 2016، شوهد في 25 أغسطس 2017، في: <http://bit.ly/2JvDMRb>